مع القطع بلزوم قيام صفة الشيء به هذا رد على بعض المعتزلة وامتناع قيام الحوادث
بذاته الله تعالى هذا رد على الكرامية وايضا نظام العالم ووجوده على الوجه الاوفق
الاصلح دليل قوله نظام العالم مبتدا وخبره دليل على كون صانعه فاعلا مختارا هذا رد
على الفلاسفة وكذا حدوثه اى كذلك حدوث العالم دليل على كون صانعه فاعلا
مختارا اذ لو كان صانعه اى العالم موجبا بالذات لزم قدمه اى قدم العالم ضرورة
امتناع تخلف المعلول عن علته الموجبة اما لو كان صانعه مختارا فلا يلزم تخلف
المعلول عن العلة لانه صانع بالارادة ان شاء فعل وان شاء ترك ورؤية الله تعالى
بمعنى الانكشاف التام بالبصر وهو اي الانكشاف معنى اثبات ادراك الشيء
كما هو اي كما هو حقه بحاسة البصر وذلك اى بيان الانكشاف انا اذا نظرنا الى
البدر ثم غمضنا العين فلا خفاء فى انه اى البدر وان كان منكشفا لدينا فى الحالتين
لكن انكشافه اي البدر حال النظر اليه الى البدر اتم واكمل من حال الاغماض ولنا بالنسبة
اليه اى البدر حالة اى صحيح النظر حالة مخصوصة اي المسماة بالرؤية ثم الرؤية غير العلم
بالكنه فان ما نراه لا نعرف كنهه فلهذا اقال فى ما عرفناك حق معرفتك مع حصول
الرؤية ليلة المعراج واما الرؤية اقوى انواع الادراك ام العلم بالكنه فقد قيل بالاول
ومن هذا تلذذ المؤمنون برؤية الله تعالى فوق ما يلتذون بمعرفته قيل هذا انما يدل على
كونه اقوى من بعض الوجوه لا على كونه اقوى من الكنه كما هو المطلوب جائزة في العقل
بمعنى ان العقل اذا خلي اى اذا جرد من العلايق ونفسه اى مع ذاته لم يحكم بامتناع رؤية
باري تعالى لا يقال عدم الحكم بامتناع الرؤية لا يفيد الحكم لجوازها كما هو المطلوب
لانا نقول عدم الحكم بالامتناع كاف لنا فى العمل بالنصوص المفيدة بوقوع الرؤية
حتى يتفرع قوله واجبة بالنقل ولو حكم العقل بامتناعها لوجب صرف النصوص عن

ظاهرها

مبحث رؤية الله تعالى

ظاهرها والاولى ان يحمل كلام المص على ظاهره في الحكم بجواز الرؤية بما استدل عليه اهل السنة من
ان كل ما لم يقم البرهان على امتناعه فهو في حيز الامكان عقلا ما لم يقم البرهان على ذلك الامتناع
مع ان الاصل عدمه اي عدم الامتناع وهذا القدر ضروري في امكان الرؤية ومن ادعى
الامتناع اى امتناع الرؤية من المعتزلة والروافض والفلاسفة والخوارج فعليه
البيان وقد استدل اهل الحق اى اهل السنة على امكان الرؤية بوجهين عقلي
وسمعي تقرير الاول انا قاطعون برؤية الاعيان اي الجسم والجوهر ولو بواسطة
الاعراض وانكر الامام رؤية الاعيان واحتج عليه بانا نرى الطول والعرض واما
الجوهر التي يتركب الجسم منها قيل التحقيق فيه ان قيل بوجود المقادير التي هي الطول
والعرض وغيرهما فالمرئي هو المقدار دون الجوهر المجوبة وان لم يقل به فالمرئي هو
الجوهر لان الجوهر اللون غيرها جب عنه والاعراض اي السواد والبياض ضرورة
انا نفرق بالبصر بين جسم كالانسان مثلا وجسم كالفرس مثلا وعرض وعرض
فلابد للحكم المشترك وهو الرؤية من علة مشتركة بين الاعيان والاعراض يعني ان
الرؤية يتعلق بالجسم والجوهر والعرض ولا يجوز ان يكون علة رؤية الجسم كونه جسما
وعلة رؤية الجوهر كونه جوهرا وعلة العرض كونه عرضا لان تعليل الاحكام المتساوية
بالعلل المختلفة ممتنع وهي اى العلة اما الوجود واما الحدوث او الامكان اذ لا رابع
مشترك بينهما اي بين الصانع وغيره ويحتمل ان يكون بين الاعراض والاعيان قيل
عليه ان التميز المطلع والمقابلة وكون الوجود من العرض مشترك بينهما جوابه ان
المراد بعلة الرؤية متعلقها اي نفس المرئي ولا شك ان المرئي من زيد في الموضعين واحد
وكل من المقابلة والتميز مختلف فيهما غير المرئي فيه واما كون الوجود من الغير فامر نسبي
كالامكان فهو حكمه والحدوث عبارة بيان عدم جواز الحدوث والامكان عن الوجود

ع

Copyright © King Saud University